Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2015/Technical Paper.5
27 May 2015
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الحماية الاجتماعية كعنصر للتنمية
الملامح الوطنية للحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان

الأمم المتحدة
نيويورك، 2015

أعدّت السيدة كندة محمدية المسودة الأولى لهذا التقرير في عام 2012، ثمّ حدّثته السيدة رشا جرهوم، المستشارة لدى الإسكوا، وأعادت كتابته في عام 2015. والآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء الكاتبة، ولا تعكس بالضرورة آراء الإسكوا.

15-00276

المحتويات

الصفحة

ملخص v
مقدمة 1

الفصل

أولاً- التحديات التنموية الرئيسية 1

ألف- السكان 2
باء- الاقتصاد 2
جيم- سوق العمل والبطالة وسبل المعيشة 3
دال- البيئة والطاقة وتغيّر المناخ 5
هاء- شح المياه والأمن الغذائي 5

ثانياً- سياسات ونظم الحماية الاجتماعية 5

ألف- لمحة عامة 5
باء- السياسات الاجتماعية في مجالي الصحة والتعليم 6
جيم- برامج الإعانات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة 10
دال- نظم التأمينات الاجتماعية 15

ثالثاً- التحديات والآفاق المستقبلية في مجال الحماية الاجتماعية 20

ألف لمحة عامة 20
باء التوصيات 20

قائمة الجداول

1- المؤشرات الاقتصادية 3
2- مؤشرات القوى العاملة 4
3- مؤشرات الصحة 7
4- تطوّر مؤشرات الإنفاق على الرعاية الصحية 9
5- توزيع الدعم 14
6- دعم الوقود في عام 2011 14
7- نُظم التأمين 15

قائمة الأشكال

1- نسبة المستفيدين من الضمان الاجتماعي في عام 2014 11
2- نسبة اعتمادات الميزانية العامة المخصصة لمجموعة من القطاعات 19
3- معدل نمو الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي 19

ملخّص

يشكّل إصدار تقرير "الملامح الوطنية للحماية الاجتماعية" أحد الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في إطار برنامج التعاون الفني مع الدول الأعضاء للفترة 2014-2015. ويركّز هذا التقرير على الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان، ويتناول نُظُمها وآليات عملها والجهات المستفيدة منها وأوجه قوتّها وقصورها. كما يتضمن توصيات هدفها تعزيز آليات الحماية الاجتماعية في السلطنة والارتقاء بخدماتها.

مقدّمة

يركّز هذا العدد من منشور "الملامح الوطنية للحماية الاجتماعية" على سلطنة عُمان. وهو يشيد بالتقدّم الذي أحرزته السلطنة في تطوير نُظُم الحماية، مسلّطاً الضوء في الوقت نفسه على أوجه القصور التي تشوب كفاءة هذه النظم، وموصياً باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها.

وتحتلّ السلطنة، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، مرتبة رفيعة بين الدول الأكثر نموّاً، وذلك بفعل تقدّمها باتجاه التنمية الناتج من التحسّن الكبير في مؤشرات الصحة والتعليم خلال العقود الماضية. وبالرغم من هذا التحسّن، فهي لا تزال تواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية. ومن هذه التحديات ارتفاع معدل النمو السكاني، وزيادة أعداد العاملين الوافدين بالتزامن مع الارتفاع في معدلات البطالة خصوصاً لدى الشباب والنساء، وذلك في ظلّ الاعتماد الكبير للاقتصاد العُماني على العائدات النفطية. وتعكس هذه التحديات حاجةً ماسّة إلى التنوّع الاقتصادي من أجل ضمان الاستدامة المالية للسلطنة عموماً ولنظم الحماية الاجتماعية خصوصاً.

بالمقابل، أعدت السلطنة ثماني خطط خمسية وطنية حتى وقت إعداد هذا التقرير، وحدّدت الرؤية الوطنية لغاية عام 2020، وبدأت بوضع الاستراتيجية الوطنية لغاية عام 2040، والخطة الخمسية التاسعة، والاستراتيجية الوطنية للعمل الاجتماعي. إلا أنّ وضع هذه الخطط والاستراتيجيات لا يكفي بحدّ ذاته، بل ينبغي تقييم أثرها، خصوصاً على الفئات المهمّشة والأكثر ضعفاً، والتحقّق من مدى استجابتها لشواغل تلك الفئات وأولوياتها.

كذلك، شهدت المنظومة التشريعية تحسّناً ملموساً في العقود الماضية. فقد أصدرت السلطنة قانون الطفل في عام 2014 وقانون الإسكان الاجتماعي في 2010، كما استحدثت نظام تأمين يشمل أصحاب المهن الخاصة والحرة في عام 2013، وسنّت قانون حماية وسلامة العمال في عام 2011، وعدداً من القوانين التي ساهمت في تطوّر منظومة الرعاية الاجتماعية. وبالرغم من هذه الإنجازات، لا تزال المنظومة التشريعية قاصرة في مجال الحماية الاجتماعية. ولذلك، ينبغي على السلطنة أن تتخذ تدابير تشريعية لتوطيد هذه المنظومة، بما في ذلك تشريع إلزامية التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة.

ويوصي هذا التقرير باتخاذ تدابير من شأنها تعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية، وتحسين السياسات الهادفة إلى تحديد الفئات المؤهّلة للاستفادة من تلك النظم وزيادة الخيارات المتاحة لها. كما يوصي بتقييم آليات توزيع المستحقات وتطوير الآليات اللازمة لمتابعة حالات المستفيدين من الحماية الاجتماعية. وختاماً، يوصي بتوطيد التنسيق فيما بين آليات سوق العمل النشطة التي تتضمّن مجموعة متنوعة من برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وبتحسين جودة الإحصاءات وضمان استجابتها للنوع الاجتماعي؛ وإعداد ميزانيات للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية تراعي هي أيضاً اعتبارات النوع الاجتماعي.

أولاً- التحديات التنموية الرئيسية

سلطنة عُمان عضو في مجلس التعاون الخليجي. وهي تنقسم إدارياً إلى إحدى عشرة محافظة هي مسقط، وظفار، ومسندم، والبريمي – الداخلية، وجنوب الباطنة، وشمال الباطنة، والظاهرة، وشمال الشرقية، وجنوب الشرقية، والوسطى. وتقع هذه المحافظات في 61 ولاية و24 مركزاً إدارياً. وقد احتلت سلطنة عُمان المركز الـ 56 من بين 187 دولة في عام 2013، حسب مؤشرات التنمية البشرية، إذ وصلت قيمة المؤشر

المتّصل بتصنيفها ضمن الدول الأكثر نموّاً إلى 0.783. وتعاني التنمية من تحديات اقتصادية واجتماعية، أهمها الارتفاع في معدل النمو السكاني وأعداد العمالة الوافدة، في ظلّ اقتصاد يعتمد على العائدات النفطية ويفتقر إلى التنوع الاقتصادي الضروري لضمان الاستدامة المالية.

ألف- السكان

يشكل النمو السكاني أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها سلطنة عُمان. وتتميز التركيبة السكانية بشكل عام بارتفاع نسبة فئة السكان في سن العمل وذلك نتيجة لارتفاع أعداد العمّال الوافدين. وبلغ معدل النمو السكاني نسبة 3.3 في المائة في الفترة بين 1980 و2012[1]. وفي عام 2010، أُجري آخر تعداد سكاني في السلطنة، وخلص إلى أن عدد السكان قد ارتفع من حوالى مليوني نسمة في عام 1993 إلى حوالى 2.7 مليون نسمة في عام 2010[2]. وفي عام 2013، قُدّر عدد السكان حسب الإحصاءات الرسمية بنحو 3.8 مليون نسمة؛ وقُدّرت نسبة النساء من إجمالي السكان بـ 34.2 في المائة تقريباً، بينما قدّرت نسبة الوافدين بـ 42 في المائة. وتشكل فئة الشباب (15-24 سنة) حوالى 17.1 في المائة من السكان، ونسبة السكان فوق سن الـ 65 نحو 2.5 في المائة، والسكان في سن العمل 58.6 في المائة[3]. وبشكل عام، يتمركز معظم السكان في المناطق الحضرية، وذلك بنسبة 73.2 في المائة[4].

وبحلول عام 2030، يُتوقع أن تنخفض نسبة الشباب (15-24 سنة) إلى 13.3 في المائة، وأن تستمر في الانخفاض لغاية عام 2050 بحيث تصل إلى 10.1 في المائة. وفي المقابل، من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان ما فوق سن الـ 65 بحلول عام 2030 إلى 4.4 في المائة، وأن ترتفع مجدداً لتبلغ 20.9 في المائة بحلول عام 2050. أما الفئة العمرية في سن العمل (15-64)، فمن المتوقع أن ترتفع إلى 62.6 في المائة بحلول عام 2030، قبل أن تتراجع إلى نسبة 54.3 في المائة بحلول عام 2050. ويُقدّر أن تبلغ نسبة المستفيدين من الإعالة الكلية 33 في المائة في عام 2015، وأن تبقى عند هذا المستوى لغاية عام 2050. وتشير التقديرات إلى أنّ هذه النسبة سترتفع مجدداً في عام 2050 حتى تبلغ 55 في المائة من إجمالي السكان[5]، وذلك بفعل الزيادة المتوقعة في أعداد المسنين، والتقدم الطبيعي في عمر الأفراد ضمن الفئات العمرية كافةً.

باء- الاقتصاد

يعتمد الاقتصاد العُماني على عائدات النفط والغاز إلى حدّ بعيد. فقد شكّلت إيرادات النفط والغاز في عام 2013 نسبة 86.1 في المائة تقريباً من إجمالي الإيرادات الحكومية، وهو أمر يشكل في حد ذاته تحدياً اقتصادياً وتنموياً[6]. وفي خطوة هدفها التخفيف من الاعتماد على صادرات النفط بشكل خاص، أنشأت السلطنة "صندوق الاحتياطي العام للدولة" ليكون صمام أمان يسمح بالاستفادة من الفائض في عائدات النفط الناتج من ارتفاع أسعاره عالمياً. ومن شأن إنشاء هذا الصندوق أن يدعم الميزانية العامة عند الحاجة، وأن يسهم في تحقيق الاستدامة المالية.

---

1 ESCWA (2014), *The demographic profile of Arab Countries*, E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.14.

2 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان، الكتاب الإحصائي السنوي (2014).

3 المرجع نفسه.

4 ESCWA (2014), *The demographic profile of Arab Countries*.

5 Ibid.

6 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان، النشرة الإحصائية الشهرية (نيسان/أبريل 2015).

شهدت نسبة النمو الاقتصادي في السلطنة تقلّباً كبيراً في العقد الماضي، نتيجة للأزمة المالية العالمية في عام 2009، والاضطرابات السياسية والاحتجاجات الشعبية التي زعزعت المنطقة العربية منذ عام 2011 وبداية ما يُعرف الآن بالربيع العربي. وقد ارتفعت الأصوات في عُمان مطالِبة بتحقيق الإصلاحات ومكافحة الفساد وتوفير فرص عمل للشباب. وقد تراجع معدّل نمو الناتج المحلي، حسب معلومات البنك الدولي، من 6.1 في المائة في عام 2009 إلى -1.1 في المائة في عام 2011. لكنه ارتفع في عام 2012 إلى 7.1 في المائة[7]، مدعوماً بارتفاع الأسعار العالمية للنفط. إلا أن انخفاض هذه الأسعار منذ منتصف عام 2014 بات يشكل تحدياً أمام جميع الدول المنتجة للنفط، بما فيها سلطنة عُمان. وقد خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في دول الخليج بواقع 1 في المائة[8]. ويؤكّد الصندوق أنّ الحيز المالي في السلطنة وقدرتها على تحمّل الصدمات المالية قد تراجعا، خصوصاً بعد اعتمادها عدداً من الإجراءات للتخفيف من الحنق الشعبي آنذاك، بما في ذلك زيادة فرص العمل في القطاع الحكومي، ورفع الرواتب. وبناء على مشورة الصندوق، اعتمدت عُمان برنامجاً للاستثمار في القطاع غير النفطي بهدف النهوض بهذا القطاع، وأنشأت "صندوق الاستثمار العُماني" في عام 2006، في خطوة لتنويع الأنشطة الاقتصادية.

الجدول 1- المؤشرات الاقتصادية

رقم	المؤشر	2009	2011	2013
1	عدد السكان (بالآلاف)	3,174	3,295	3,855
2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	48,332.9	67,860	78,093
3	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار)	12,538	19,781	20,258
4	الإنفاق الاستهلاكي النهائي (مليون دولار)	26,972	31,431	48,740
5	إجمالي الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	27,619	49,477	59,291
6	إجمالي الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	21,512	29,202	41,801
7	حجم الأجور/تعويضات العاملين (مليون دولار)	14,534	17,056	22,980
8	الدخل القومي الإجمالي (مليون دولار)	45,413	63,727	74,940
9	نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي (نسبة مئوية)	44.2	53.7	48.4

المصادر: معلومات قدمت بشكل مباشر من وزارة التنمية الاجتماعية، المديرية العامة للتنمية الأسرية، سلطنة عُمان، في تشرين الأول/اكتوبر 2015.

(*) تم تحويل المبالغ من الريال العماني إلى الدولار (1 ريال عماني = 2.5978 دولار).

(**) يتضح من الجدول 1 أن الناتج المحلي الإجمالي واصل الارتفاع تدريجياً، بالرغم من النمو السكاني الذي بلغ نسبة 14.5 في المائة في الفترة من 2011 إلى 2013، والارتفاع النسبي في مستوى الأجور في الفترة نفسها.

جيم- سوق العمل والبطالة وسبل المعيشة

تتضمّن التحديات التي تواجهها سلطنة عُمان زيادة عدد السكان في سن العمل، وارتفاع معدّلات البطالة خصوصاً لدى النساء والشباب (15-24 سنة)، وتوجُّه الكثير من العُمانيين للعمل في القطاع الحكومي، مقابل ارتفاع كبير في أعداد العمالة الوافدة. وبالرغم من سعي السلطنة إلى تأمين الوظائف والاستفادة من بروز فئة السكان في سن العمل، لا تزال هذه التحديات تلقي بثقلها على الاقتصاد العُماني ومستوى معيشة السكان.

7 البنك الدولي، http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG.

8 The National Business Newspaper (27 October 2014), Frank Kane, *IMF warns GCC countries of $175 billion hole created by falling oil prices*.

وقُدّرت نسبة السكان من مواطنين ووافدين في سن العمل (15-64 سنة) بنحو 75 في المائة في عام 2014، يشكّل الشباب (15-29 سنة) نسبة 52 في المائة منهم[9]. وبلغ العدد الإجمالي للقوى العاملة من مواطنين ووافدين 1,809 ألف تقريباً بحلول عام 2013، منهم 1,557 ألف وافد، بحسب إحصاءات البنك الدولي. وفي عام 2013، بلغت نسبة البطالة لدى المواطنين والوافدين 7.9 في المائة، علماً أنها مرتفعة لدى النساء (15.3 في المائة) ومنخفضة نسبياً لدى الرجال (6.7 في المائة) (الجدول 2).

الجدول 2- مؤشرات القوى العاملة

رقم	المؤشر	2009	2011	2013
1	عدد السكان (ألف نسمة)	3,174	3,295	3,855
2	إجمالي القوى العاملة (ألف نسمة)	1,096	1,384	1,809
3	البطالة (نسبة مئوية)	8.3	8.1	7.9
4	البطالة لدى النساء (نسبة مئوية)	15.9	15.4	15.3
5	بطالة لدى الرجال (نسبة مئوية)	6.6	6.6	6.7
6	إجمالي القوى العاملة في القطاع الحكومي (ألف نسمة) مواطنون وافدون	160 136 22	184 159 25	211 180 30
7	إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص (ألف نسمة) مواطنون (مسجلون فى هيئة التأمينات) وافدون (يحملون بطاقة سارية المفعول)	1,033 158 874	1,289 174 1,114	1,709 181 1,527
8	نسبة الشباب (15-24) العمانيون العاملون في القطاع الخاص نسبة الشابات (15-24) العمانيات العاملات في القطاع الخاص نسبة النساء العمانيات العاملات في القطاع الخاص	-- --	 --	18(*) 19.6 20.9
9	المتوسط العام لأجور المواطنين في القطاع الخاص (دولار)	--	--	1,904

المصادر: (1-5) معلومات البنك الدولي؛ (6-9) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، كتاب الإحصاء لعام 2014، فصل القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

(*) تم تحويل المبالغ من الريال العماني إلى الدولار (1 ريال عماني = 2.5978 دولار).

يشكل المواطنون حوالى 18.8 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعين الحكومي والخاص. ويصل عددهم إلى نحو 361 ألف نسمة من إجمالي عدد المواطنين البالغ 1,920 ألف نسمة، بحسب الإحصاءات الرسمية. وتنخفض هذه النسبة إلى 10 في المائة عند احتساب القوى العاملة من المواطنين في القطاع الخاص، إذ يصل عددهم إلى 181 ألف نسمة من العدد الإجمالي للعاملين في هذا القطاع والبالغ 1,709 ألف نسمة. ويعني ذلك، أنّ هناك عُمانياً واحداً مقابل كل عشرة وافدين في القطاع الخاص. وترتفع نسبة المواطنين العُمانيين العاملين في القطاع الحكومي إلى 85,9 في المائة، أي بواقع ثمانية مواطنين مقابل كل عشرة عاملين في هذا القطاع.

وتبلغ نسبة النساء 20.9 في المائة تقريباً من المواطنين العاملين في القطاع الخاص والبالغ عددهم 181 ألف نسمة، بينما تنخفض نسبة النساء من إجمالي الموظفين الوافدين العاملين في القطاع نفسه إلى 2.2 في المائة فقط[10]. وتنخفض نسبة مشاركة المواطنين الشباب (15-24) بشكل عام في القطاع الخاص، إذ لا تتجاوز

9 وزارة القوى العاملة في سلطنة عُمان، التقرير السنوي 2013.

10 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان، الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2014.

نسبة 18 في المائة أي حوالى 33,146 موظفاً فقط. وبلغ النمو السنوي للعمالة الوافدة في الفترة بين 2009 و2014 نسبة 7.1 في المائة، في ظلّ نمو سنوي للعمالة الوطنية بواقع 3.5 في المائة. وبشكل عام، يتركز النشاط الاقتصادي للعمالة الوافدة في قطاع البناء، حيث عمل نصف العاملين الوافدين، بواقع 44.4 في المائة، في عام 2012. ويتركز عمل النساء الوافدات في المنازل، وذلك بواقع 81 في المائة من إجمالي العاملات في المنازل.

دال- البيئة والطاقة وتغيّر المناخ

معدلات استهلاك الطاقة في سلطنة عُمان مرتفعة. فقد بلغ استهلاك الطاقة للفرد الواحد 10 أطنان من مكافئ النفط في عام 2012. ويبلغ استهلاك الكهرباء للفرد الواحد حوالي 7200 كيلو واط، مما يُدرج عُمان في خانة الدول التي ترتفع فيها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد وتصل إلى 24.2 طن للفرد. وتعتمد السلطنة على الطاقة والغاز لتوفير الطاقة، ويشكل الغاز 70 في المائة من مصادر الطاقة فيها، والنفط 30 في المائة تقريباً[11]. ومع أن السلطنة التزمت، في إطار رؤيتها الوطنية لغاية عام 2020، بتوفير الطاقة المتجددة بنسبة مرتفعة بحلول عام 2020، وبالرغم من مناخها المؤاتي لإنتاج الطاقة بواسطة الطاقة الشمسية أو الرياح، لا تزال جهودها في هذا المجال متواضعة، والسياسات والميزانيات المكرّسة لذلك محدودة[12].

هاء- شحّ المياه والأمن الغذائي

شحّ المياه هو من أهم العوامل التي تؤثر على القطاع الزراعي في سلطنة عُمان. ويبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار 300 مليمتر، مقابل ارتفاع معدل التبخر إلى 1,600-2,000 مليمتر. والسلطنة هي من الدول الرئيسية المستوردة للغذاء، خصوصاً الحبوب والخضار[13]، الأمر الذي يؤثر على أمنها الغذائي، ويجعلها تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للغذاء. وقد اتخذت السلطنة عدداً من الإجراءات، منها تثبيت سعر المواد الغذائية كالرز، ودعم منتجات السكر والقمح والعلف المنتجة محلياً، وزيادة الاستثمار في المشاريع الزراعية. وبلغت قيمة الاستثمارات المباشرة نحو 361 مليون دولار في الفترة 2010-2011، تركزت على مشاريع استغلال الثروة السمكية، وأنظمة الري، والإنتاج الزراعي، وتقنيات الإنتاج الحيواني[14].

ثانياً- سياسات ونُظُم الحماية الاجتماعية

ألف- لمحة عامة

اعتمدت سلطنة عُمان عدداً من خطط التنمية الخمسية على مدى العقود الماضية، اعتباراً من عام 1976. وقد ركزت أولى الخطط الخمسية على تقديم الخدمات، وتوزيع الاستثمارات، ودعم الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية، وتحسين المستوى المعيشي للعُمانيين، وتوفير فرص العمل. واتجهت السلطنة نحو تنويع الاقتصاد والتخفيف من الاعتماد على

---

11 Enterdata, Energy Research Estore: Oman, https://estore.enerdata.net/oman-energy.html.

12 International Journal of Research in Engineering and Technology (IJRET), AlHatmi Y. and C.S Tan (2013), *Issues and Challenges with renewable energy in Oman*.

13 Ibid.

14 Chatman House (November 2013), briefing paper, R. Bailey & R. Willoughby, *Edible Oil: Food Security in the Gulf*.

النفط منذ وضع الخطة الخمسية الخامسة. أما الخطة الخمسية السابعة، فركزت على تحسين مشاركة المرأة في التنمية، ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، والمحافظة على التراث. وتركز الخطة الحالية، وهي الخطة الخمسية الثامنة للفترة 2011-2015، على الكفاءة في استغلال الموارد المحلية، وتحفيز الشباب لمواصلة تعليمهم العالي، خصوصاً في مجال الاقتصاد والعلوم[15].

وقد أعدت السلطنة رؤيتها المستقبلية لغاية عام 2020 في عام 1995، التي تنطوي تحت عناوين أساسية، منها تنمية الموارد البشرية، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي لتنمية القطاع الخاص وتعزيز تنافسيته، والتنوع الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وتحقيق المساواة بين الأفراد، وتنمية المناطق[16]. وتعكف السلطنة الآن على إعداد الرؤية المستقبلية لغاية عام 2040، والخطة الخمسية التاسعة[17].

وفي إطار التحضيرات لوضع استراتيجية العمل الاجتماعي، نظّمت السلطنة في عام 2014 مؤتمراً لمناقشة المنهجية المقترحة لوضع هذه الاستراتيجية التي يُتوّقع تعزيزها من خلال التنسيق بين الجهات المعنية المختلفة، بما في ذلك وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للتخطيط ووزارتا الصحة والتربية والتعليم. وخلُص المؤتمر إلى تصوّر مفاهيمي للسياسات الاجتماعية المتعلقة بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى توصيات بإيجاد آليات لضمان وصول خدمات رفيعة الجودة إلى مستحقيها[18]. ويتركز عمل وزارة التنمية الاجتماعية على أربعة مكونات، تشمل الرعاية الاجتماعية، وتنمية الأسرة، والإشراف على الجمعيات الأهلية، والخدمات المسانِدة. وبشكل عام، تولي عُمان أهمية كبيرة لتقييم الخطط والاستراتيجيات المعمول بها، وتسعى إلى إدراج شواغل الفئات الضعيفة والمهمشة وأولوياتها في الخطط والاستراتيجيات المستقبليّة.

باء- السياسات الاجتماعية في مجالي الصحة والتعليم

1- الصحة

يتميز النظام الصحي في سلطنة عُمان بالتغطية الشاملة لكلّ من المواطنين والوافدين، وبتوفير الخدمات الصحية مجاناً للمواطنين والوافدين العاملين في القطاع الحكومي. أما الوافدون العاملون في القطاع الخاص، فالمساعي جارية منذ عام 2014 لتعديل قانون العمل كي يلزم صاحب العمل بتوفير التأمين الصحي لموظفيه[19]. وقد أشادت منظمة الصحة العالمية بالسياسات الوطنية المعنية بالصحة، وعزت التحسن في الأوضاع الصحية في عُمان خلال العقود الماضية إلى التحسّن في جودة النظام الصحي والتعليم والنقل وتمكين المرأة وتسهيل الحصول على المعلومات[20].

---

15 ESCWA (June 2013), *Mapping green economy in the ESCWA region*.

16 World Trade Organization (2014), Trade Policy Review, Oman.

17 Oman Tribune (17 December 2014), *Workshop on ninth five-year plan begins*.

18 الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان (20 تشرين الأول/أكتوبر 2014)، "مؤتمر استراتيجية العمل الاجتماعي ... نهاية تشرين الأول/أكتوبر". http://www.mosd.gov.om/news_detail.asp?nid=470.

19 الموقع الإلكتروني لجريدة الوطن، 2 حزيران/يونيو 2015، "رئيس الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان: تعديلات قانون العمل نهاية العام الجاري"، http://alwatan.com/details/34617.

20 World Health Organization (WHO), *Country cooperation strategy for WHO and Oman 2010-2015*, EM/ARD/036/E.

وباتت مؤشرات الصحة، التي تدلّ على تحسن ملموس في الأوضاع الصحية في سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة، تتنافس مع مؤشرات الصحة في دول مرتفعة الدخل. فقد ارتفع متوسط عمر الفرد في عُمان من 68 سنة في عام 1990 إلى 76 سنة في عام 2012، في ظلّ ارتفاع متوسط عمر النساء إلى 78 سنة. كما ارتفع متوسط عمر الفرد فوق سنّ الستين بمعدّل 20 سنة حسب تقديرات عام 2012، مقابل 17 سنة حسب تقديرات عام 1990. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل 12 في المائة سنويا في الفترة بين 1990 و2012، وانخفض معدل وفيات الأمهات بمعدل 11 في المائة سنوياً بين 1990 و2013. غير أنّ معدل الولادة المبكرة في السلطنة مرتفع مقارنة به في الدول المرتفعة الدخل، الأمر الذي يدلّ على ضرورة تحسين الأوضاع الصحية للمرأة الحامل. أما مؤشرات المخاطر الصحية، فتدل هي أيضاً على ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة السمنة وأمراض السكري، خصوصاً لدى النساء، وأمراض القلب لدى الجنسين (الجدول 3).

الجدول 3- مؤشرات الصحة

المؤشر	عُمان	الدول المرتفعة الدخل
تغطية الخدمات الصحية		
الرعاية ما قبل الولادة (2006-2013)		
زيارة واحدة للطبيب على الأقل	99	--
4 زيارات للطبيب على الأقل	83	--
نسبة عمليات الولادة القيصرية (2006-2016)	17	28
نسبة تحصين الأطفال (عمر سنة)		
الحصبة (2012)	99	94
الثلاثي (2012)	98	96
الكبد الوبائي (2012)	97	76
المستديمة النزلية (2012)	98	74
معدل نجاح علاج مرض السل بعد اكتشافه بالمسح الإيجابي		
2000	93	67
2011	97	63
معدل اكتشاف حالات السل بالطرق الأخرى		
2000	87	81
2012	87	80
عوامل الخطر		
السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة للمياه 2012 (نسبة مئوية)	93	99
السكان الذين يستخدمون خدمات محسنة للصرف الصحي 2012 (نسبة مئوية)	97	96
السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب (نسبة مئوية، 2012)	<5	<5
الولادات المبكرة (لكلّ 100 ولادة، 2010)	14	9
البالغون فوق سن الـ 20 الذين يعانون من السمنة (نسبة مئوية، 2008)		
رجال	19.4	21.8
نساء	25.9	21.6
انتشار ارتفاع ضغط الدم للبالغين فوق سن 25 (نسبة مئوية، 2008)		
رجال	32.4	24.8
نساء	27.5	17.4
انتشار ارتفاع الجلوكوز في الدم للبالغين فوق سن 25 (نسبة مئوية، 2008)		
رجال	12	10
نساء	12.3	7.1

الجدول 3 (تابع)

المؤشر	عُمان	الدول المرتفعة الدخل
النظام الصحي		
كثافة اليد العاملة في القطاع الصحي (لكل 10,000 نسمة، 2006-2013)		
الأطباء	22.2	29.4
الممرضون/ات والقابلات	50	86.9
العاملون في طب الأسنان	2.6	5.8
العاملون في الصيدلة	10.7	8.4
الأطباء النفسيون	0.02	1
البنى التحتية والتكنولوجيا		
عدد المستشفيات (لكل 10,000 نسمة، 2013)	1.3	--
عدد الأسرّة في المستشفيات (لكل 10,000 نسمة، 2006-2012)	17	54
عدد الأسرّة في مراكز الصحة النفسية (لكل 10,000 نسمة، 2006-2010)	0.3	8.3
عدد وحدات المعالجة الإشعاعية (لكل مليون نسمة، 2013)	0.6	6.8
الأدوية الأساسية		
متوسط توفر الأدوية الأساسية (نسبة مئوية، 2001-2009)		
في القطاع العام	96.7	
في القطاع الخاص	70.3	--
		--
معدل متوسط أسعار المستهلك للأدوية الأساسية (2001-2009)		
في القطاع العام	--	--
في القطاع الخاص	7.4	--

المصدر: بيانات الصحة للعالم (2014)، منظمة الصحة العالمية.

تتولّى وزارة الصحة تحسين القطاع الصحي، وقد اعتمدت عدداً من السياسات الصحية، ووضعت الخطة الصحية الخمسية التي تندرج ضمن إطار الخطة الخمسية الثامنة للفترة 2011-2015[21]. كما أعدت ورقة استراتيجية تحت مسمى "النظرة المستقبلية للنظام الصحي 2050"، واستصدرت الأطلس الصحي الذي يشير إلى المؤشرات الحالية وتلك المتوقعة للسنوات القادمة واللازمة لعملية التخطيط. وتتسم شبكة النظام الصحي في السلطنة باللامركزية، وتقع في ثلاثة مستويات: المستوى المحلي، أي على مستوى الولايات، تُعنى به اللجان الصحية للولايات التي تتولّى تحديد الأولويات الصحية للمجتمعات المحلية؛ والمستوى الإقليمي؛ والمستوى الوطني المتصل بالتخطيط وصياغة السياسات.

وقد بلغت الميزانية المخصّصة لوزارة الصحة نحو 1,779 مليون دولار في عام 2015، أي ما يعادل 13.1 في المائة من إجمالي الإنفاق العام للحكومة البالغ 13.5 مليار دولار. وبذلك، تكون السلطنة قد ضاعفت الإنفاق على الصحة منذ عام 2002. ففي تلك السنة، بلغت نسبة الإنفاق على القطاع الصحي 6.8 في المائة[22] من إجمالي نفقات الحكومة. وتضاءل الإنفاق الحكومي على الصحة نسبياً في الفترة بين 2002 و2012 (الجدول 4)، مقابل ارتفاع نسبي في معدّل الإنفاق الخاص على الصحة في الفترة نفسها. إلا أن الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي يُعتبر مرتفعاً مقارنة بالدول المرتفعة الدخل، التي بلغ فيها متوسط الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة نسبة 61.3 في المائة في عام 2011. وقد سجّلت السلطنة ارتفاعاً في نصيب الفرد الإجمالي من الإنفاق على الرعاية الصحية، من حوالى 278 دولاراً في عام 2002 إلى 960 دولاراً بحلول عام 2012 (الجدول 4).

21 Ministry of Health, Sultanate of Oman, *The 8th five-year plan for the health development (2011-2015)*.

22 World Health Organization (WHO), World Health Statistics 2014, http://www.who.int.

الجدول 4- تطور مؤشرات الإنفاق على الرعاية الصحية

المؤشرات	2002	2012
إجمالي الإنفاق على الصحة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	3.2	2.6
الإنفاق الحكومي العام على الصحة (نسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على الصحة)	83.5	80.4
الإنفاق الخاص (نسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على الصحة)	16.5	19.6
الإنفاق العام على الصحة (نسبة مئوية من إجمالي مصروفات الحكومة)	6.8	5.5
النفقات الصحية النثرية (نسبة مئوية من الإنفاق الخاص على الرعاية الصحية)	61.6	61.3
الخطط الخاصة المدفوعة مسبقا (نسبة مئوية من الإنفاق الخاص على الصحة)	23.3	23.1
نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة (بالدولار، متوسط سعر الصرف)	278.1	690.1
نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة (بالدولار)	749.7	810.4
نصيب الفرد الإجمالي من الإنفاق على الرعاية الصحية (بالدولار، متوسط سعر الصرف)	232.2	555.1
نصيب الفرد الإجمالي من الانفاق على الرعاية الصحية (بالدولار)	626	651.8

المصدر: منظمة الصحة العالمية، إحصاءات الصحة لسلطنة عمان (2015).

ينبغي أن تسعى عُمان إلى تحسين نظام الرعاية الصحية كي يرقى إلى مستوى الدول المرتفعة الدخل. ولذلك، من المقترح زيادة القوى العاملة في القطاع الصحي؛ وتحسين البنى التحتية للقطاع؛ والاستفادة من التطور التكنولوجي في هذا المجال. فنسبة الأطباء في الفترة 2006-2013 بلغت 22.2 طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة، وهو معدل منخفض نسبيا مقارنة بالدول المرتفعة الدخل حيث يصل عدد الأطباء إلى 29.4 لكل 10 آلاف نسمة. ويبلغ عدد الممرضين والممرضات والقابلات في عُمان 50 فرداً لكل 10 آلاف نسمة، مقابل 86.9 لكل 10 آلاف نسمة في الدول المرتفعة الدخل. وبالنسبة للبنى التحتية، وصل عدد الأسرّة في المستشفيات في السلطنة إلى 17 سريراً لكل 10 آلاف نسمة في الفترة 2006-2012، وهو معدل منخفض جداً مقارنة به في الدول المرتفعة الدخل حيث يبلغ 54 سريراً لكل 10 آلاف نسمة. وفيما يتصل باستخدام التكنولوجيا في القطاع الصحي، بلغ عدد وحدات المعالجة الإشعاعية 0.6 وحدات لكل مليون نسمة في عُمان في عام 2013، مقابل 6.8 وحدات لكل مليون نسمة في الدول المرتفعة الدخل.

2- التعليم

وزارة التربية والتعليم في عُمان هي الوزارة المعنية بتوفير التعليم للجميع. والتعليم في السلطنة متاح ومجاني لغاية الصف الثاني عشر، وإلزامي حتى انتهاء مرحلة التعليم الأساسي. وتضطلع الوزارة بمهامها وفقاً لاستراتيجية تطوير التعليم للفترة 2006-2020. وقد بدأت عُمان عملية إصلاح قطاع التعليم الأساسي في عام 1998، التي تمحورت حول مراجعة المناهج التعليمية ومنهجية تقييم الطلاب، وإعدادهم للحياة العملية عن طريق بناء مهاراتهم الحياتية والتكنولوجية، وتحسين البنى التحتية للمدارس، وتوفير المستلزمات والموارد التعليمية، وخفض عدد الطلاب في الصف الواحد[23].

وقد خصصت السلطنة للتعليم ميزانية بلغت 4.69 مليون دولار لعام 2015، أي 34.6 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي الذي بلغ 13.5 مليار دولار في العام نفسه. وبحلول العام الدراسي 2013-2014، بلغ عدد المدارس الحكومية 1,042 مدرسة، وعدد المدارس الخاصة 468 مدرسة. ووصل عدد الطلاب الإجمالي

23 The Canadian Center of Science and Education, Asian Social Science, Vol. 10, No. 7, Almaamari et al (2014), *The State of Social Studies in Basic Education Schools in Oman.*

إلى نحو 517 ألف طالب وطالبة، منهم 23 ألف طالب وطالبة من أبناء الوافدين، في حين بلغ عدد المدرّسين والمدرّسات حوالى 55 ألف في العام الدراسي نفسه، أي بواقع مدرّس واحد لكل تسعة طلاب. ويبلغ معدل الطلاب للفصل الدراسي الواحد نحو 27 طالب وطالبة[24].

وتشير إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى أنّه في الفترة 2008-2012، بلغ إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي 104.7 في المائة لدى البنين من الطلاب، مقابل 102.9 في المائة لدى الطالبات. وبلغ معدل صافي الالتحاق 98.4 في المائة لدى البنين، مقابل 96.8 في المائة لدى البنات. كذلك، انخفض معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الثانوية نسبياً، حيث بلغ 93.9 في المائة لدى البنين مقابل 93.6 في المائة لدى البنات[25]. وبلغ متوسط سنوات التمدرس 6.8 سنة، وهو معدل منخفض نسبياً مقارنة بالدول التي ترتفع فيها مؤشرات التنمية البشرية ويصل متوسط التمدرس فيها إلى 8.1 سنوات.

وحققت السلطنة تقدّماً في مجال القضاء على الأمية لدى جميع فئات السكان بصفة عامة. ففي عام 2010، بلغت نسبة السكان فوق سن الـ 15 الملمّين بالقراءة والكتابة 87 في المائة، ونسبة الشباب (15-24 سنة) 98 في المائة[26]. وبلغ عدد مراكز محو الأمية 25 مركزاً، وعدد طلاب محو الأمية 10 آلاف طالب وطالبة بحلول 2013[27]. وعلى صعيد التعليم العالي، تضمّ السلطنة جامعة حكومية واحدة، وست كليات حكومية للعلوم التطبيقية، وسبع كليات تقنية، وعدداً من معاهد التمريض، وسبع جامعات خاصة، و20 كلية خاصة. وفي عام 2011، تم تقديم ألف منحة دراسية للماجستير والدكتوراه توزّعت على الأعوام الدراسية من عام 2011 الى عام 2015 وبلغت قيمتها الإجمالية 260 مليون دولار. كما تمت إضافة عشرة آلاف مقعد جديد في صفوف التعليم العالي لاستيعاب خريجي التعليم العام[28].

جيم- برامج الإعانات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة

تنفّذ عُمان عدداً من البرامج في مجال الإعانات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، تهدف إلى توفير المساعدات الاجتماعية للفئات المحتاجة وإلى رعاية المسنين والأطفال والأيتام والأحداث والأشخاص ذوي الإعاقة. كما تنفّذ برامج لدعم الأسرة، وتقدّم خدمات الإسكان لذوي الدخل المحدود، وتدعم أسعار الوقود والسكن والغذاء.

1- الضمان الاجتماعي

توفّر وزارة التنمية الاجتماعية خدمات الضمان الاجتماعي لثماني فئات تشمل الأيتام (إلى جانب الأطفال المجهولي النسب)، والأرامل، والمطلقات، والبنات غير المتزوجات، والعاجزين،[29] والمسنين،

24 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان، الكتاب الإحصائي السنوي 2014.

25 UNICEF Statistics, *At a glance: Oman*, http://www.unicef.org/infobycountry/oman_statistics.html.

26 معلومات البنك الدولي.

27 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان، الكتاب الإحصائي السنوي 2014.

28 سلطنة عُمان (2012)، التقرير المقدّم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري.

29 يعرّف القانون الشخص العاجز بأنه كل من تجاوز عمره ثمانية عشر عاماً ولم يبلغ الستين، ويثبت بالفحص الطبي أنه غير قادر على القيام بعمل مناسب؛ وبأنه أيضاً القاصر دون سن الثامنة عشرة المصاب بأمراض أو إعاقات دائمة وليس له مصدر كافٍ للرزق أو معيل ملزم بالإنفاق عليه.

والمهجورات، وأسر السجناء، على أن يستفيد من هذه الخدمات العُمانيون فقط، سواء أكانوا يقيمون داخل السلطنة أو خارجها. ويبلغ معاش الضمان الاجتماعي للفرد الواحد نحو 208 دولارات شهرياً، وأقلّ من ذلك للأفراد الآخرين في نفس الأسرة، ليصل بشكل إجمالي إلى 582.5 دولاراً في الشهر للأسر المكونة من عشرة أفراد وأكثر.

وقد تضاعف عدد الحالات المستفيدة من الضمان الاجتماعي نسبياً. فبعد أن بلغ هذا العدد 48,486 حالة في عام 2004، ارتفع إلى 84,631 حالة في عام 2013. كذلك، ارتفعت قيمة مساعدات الضمان الاجتماعي من حوالى 65 مليون دولار في عام 2004 إلى 337 مليون دولار في عام 2013. ويتمركز أكثر المستفيدين في محافظة شمال الباطنة (25.5 في المائة)، علماً أنّ نسبة تغطية الضمان الاجتماعي ترتفع في محافظة ظفار إلى 35.4 في المائة، تليها محافظة الظاهرة بنسبة 30.1 في المائة، ومحافظة الوسطى بنسبة 21.5 في المائة[30] (الشكل 1). وفئة المسنين هي أكبر الفئات المستفيدة، وذلك بنسبة 38.3 في المائة، تليها فئة العاجزين بنسبة 30.4 في المائة.

الشكل 1- نسبة المستفيدين من الضمان الاجتماعي في عام 2014

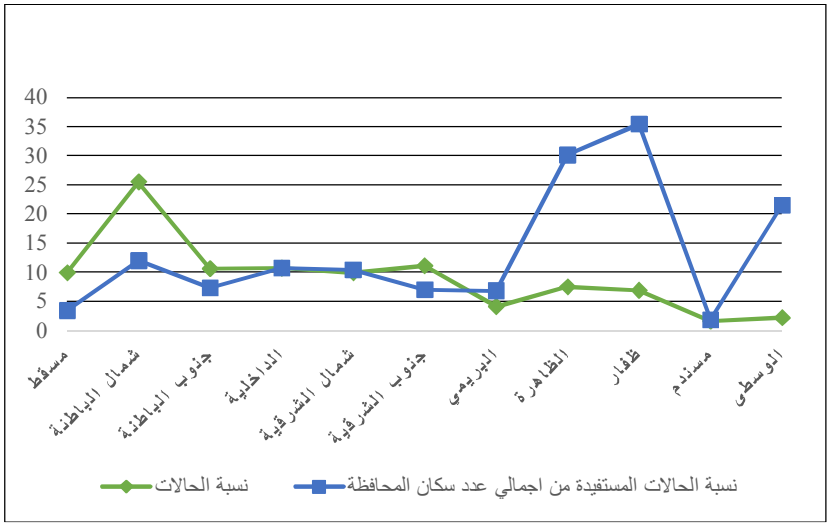

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية، النشرة الإحصائية، تقرير الربع الأول لعام 2014.

وتستدعي الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي واستيفاء شروط استحقاق معاش الشيخوخة والتقاعد توفير معلومات موزّعة على عدد كبير من الوثائق يختلف باختلاف فئة المستفيد. ويستغرق إتمام الإجراءات شهراً كاملاً. وفي حال الحصول على خدمات الضمان الاجتماعي، ينبغي أن يقوم المستفيد بتحديث بياناته إذا ما حدث تغيير فيها. ويستند تقديم مساعدات الضمان على قانون الضمان الإجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 84/87 واللوائح المنفذة له، ومن خلال هذا القانون فإن سياسة اختيار المستفيدين تندرج تحت ما أقره القانون من تحديد الفئات الضمانية التسع (العجز، الشيخوخة، الأرامل، المطلقات، الأيتام، أسر السجناء، الفئات الخاصة، الهجر، البنت غير المتزوجة).

30 وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان، النشرة الإحصائية لتقرير الربع الأول لعام 2014.

2- رعاية المسنين

بالإضافة إلى تقديم معاش الضمان الاجتماعي للمسنين الذين بلغوا الستين من العمر والذين لا معيل لهم، تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تحسين الظروف المعيشية لهذه الفئة. فهي توفّر الأجهزة التعويضية، مثل الكراسي المتحركة والنظارات الطبية وغيرها، للمسنين من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتنفّذ الوزارة أيضاً مشاريع هدفها توليد موارد الرزق لتحسين دخل أسر المسنين، وإيجاد أسر بديلة لرعاية بعض المسنين الذين لا أقارب يرعونهم. وتقوم الوزارة حالياً بتنفيذ مشروع للرعاية المنزلية للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة منهم، يتمثّل في تشكيل فريق عمل دائم يتولّى رعايتهم ضمن أسرهم. وقد بلغ عدد المسنين المستفيدين من الرعاية المنزلية حوالى 41 حالة في عام 2014، وعدد المسنين المستفيدين من دار الرعاية الاجتماعية نحو 20 حالة، منهم ثلاث نساء. وقد انتهت عُمان مؤخراً من إعداد استراتيجية شاملة للعمل الاجتماعي تناولت رعاية المسنيين، وبشكل عام فالسلطنة بحاجة الآن إلى أن تعمل على تنمية البنى التحتية لرعاية المسنين وربما إنشاء صناديق خاصة بهم لضمان استدامة الموارد المالية اللازمة لرعايتهم، خصوصاً في ضوء التغيرات المتوقّعة في التركيبة السكانية وارتفاع عدد المسنين في عُمان بحلول عام 2050.

3- رعاية الأطفال

خطت عُمان خطوة إيجابية في مجال رعاية الأطفال، حينما أصدرت قانون الطفل رقم (22) في عام 2014. وعرّف هذا القانون "الأطفال" بأولئك الذين لم يكملوا سن الثامنة عشرة، وشمل العديد من جوانب حقوقهم المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وفرض القانون تشكيل لجان لحماية الطفل من العنف والاستغلال والإساءة، وجعل حصول الطفل على الرعاية الصحية والتعليم الأساسي إلزامياً. وفرض القانون عقوبات على من يخلّون بحقوق الطفل في التعليم وتلقي الخدمات الصحية وخدمات التطعيم؛ وعلى من يروّجون للأطعمة السريعة للأطفال، ويضيفون مواداً حافظة أو ألواناً لغذائهم. وتتراوح هذه العقوبات بين السجن لمدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، ودفع غرامات مالية[31]. كذلك، تشجّع وزارة التنمية الاجتماعية مفهوم الأسر البديلة أو الحاضنة وتشجّع هذه الأسر على احتضان الأطفال اليتامى وفق مواصفات ومعايير يتم اختيار تلك الأسر على أساسها. ويخضع هؤلاء الأطفال للإشراف والمتابعة المستمرة، وتنال أسرتهم الحاضنة المساعدة لإيجاد أو استصدار أوراقهم الثبوتية. وقد بلغ عدد الأطفال لدى أسر حاضنة نحو 322 طفلاً في عام 2014، من بينهم 200 طفلة[32].

4- رعاية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

أصدرت عُمان القانون رقم 63 لعام 2008 الخاص برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي ضمن لأبناء هذه الفئة حقّهم في الصحة والتعليم والسكن والعمل. ويُلزم هذا القانون المؤسسات التي تضمّ خمسين عاملاً بتوظيف أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 2 في المائة من إجمالي العاملين فيها[33]. وتوفر السلطنة برامج لرعاية الأطفال العُمانيين والمقيمين ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم. كما أنشأت مراكز تدعى "مراكز الوفاء الاجتماعية التطوعية التابعة للحكومة بإشراف وزارة التنمية الاجتماعية، تتولّى

31 سلطنة عُمان، قانون حقوق الطفل رقم 22 لعام 2014.

32 سلطنة عُمان، وزارة التنمية الاجتماعية، النشرة الإحصائية لتقرير الربع الأول لعام 2014.

33 لجنة القضاء على التمييز العنصري (2014)، التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثاني إلى الخامس للدول الأطراف التي يحل موعد تقديمها في عام 2012، عُمان، CRD/C/OMN/2-5.

رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة التي تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات و14 سنة، وقد اعتمدت في بادئ تأسيسها على الجهود الطوعية للمواطنات اللاتي يتم تدريبهن في هذا المجال، وفي عام 2011، قامت الدولة بتعيين هؤلاء المتطوعات بشكل رسمي كما تم استقطاب تخصصات من الخارج تعمل في مجال ذوي الإعاقة[34]. وبلغ عدد المستفيدين من هذه المراكز 2122 طفلاً وطفلة في عام 2013[35]. ويُدمج بعض الأطفال فوق سن الرابعة عشرة في مدارس الدمج التربوي التابعة لوزارة التربية والتعليم؛ كما تُرسل بعض الحالات من ذوي الإعاقة السمعية والحركية إلى "مركز رعاية وتأهيل المعوقين" للاهتمام بهم؛ في حين تُحال حالات الشلل الدماغي إلى "دار رعاية الأطفال ذوي الإعاقة". وتتولّى الوزارة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريبهم وإعدادهم مهنياً، عن طريق مؤسسات القطاع الأهلي[36].

5- الأسر المنتجة

تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى تمكين الأسرة وتقديم الخدمات الاستشارية الأسرية لها. كما تسعى إلى تمكين الأسرة اقتصادياً، من خلال تنفيذ مشروع "أسرة ضمانية منتجة" الذي يهدف إلى تمكين 100 أسرة سنوياً لتحسين مستواها المعيشي والتخفيف من اعتمادها على معاش الضمان الاجتماعي، وإلى دعم أعمال الأسر المنتجة من خلال الترويج لمنتجاتها في المهرجانات. كذلك، تقدم الوزارة خدمة "مشروع رزق" الذي يستهدف المستفيدين من الضمان الاجتماعي، ويقدم لهم قروضاً ميسّرة بقيمة 7800 دولار، بدون فائدة[37]. ويتم تحويل المشاريع من موارد رزق إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة في صندوق رفد الذي يتولى الدعم للمستفيدين من الضمان الاجتماعي.

6- برامج الإسكان الاجتماعي

في عام 2010، أصدرت السلطنة قانون الإسكان الاجتماعي رقم 37 الذي تُوّج بإصدار لائحة تنظيمية له بموجب المرسوم السلطاني رقم 2011/6. ونصت اللائحة على تنفيذ برامج تستهدف المواطنين من ذوي الدخل المحدود، والأسر المؤهلة للاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي. وترمي هذه البرامج إلى تحسين المستوى المعيشي لهؤلاء المواطنين من خلال توفير الوحدات والمجمّعات السكنية اللائقة لهم، ودعمهم لبناء المساكن أو ترميمها مقابل 52 ألف دولار تقريباً كحدّ أقصى، شرط أن يكون المستفيدون من ذوي الدخل المحدود الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 780 دولاراً شهرياً. ويوفر البرنامج أيضاً قروضاً سكنية، بدون فوائد، قد تصل قيمتها إلى 52 ألف دولار. وتسدد هذه القروض على أقساط شهرية لا تتجاوز 52 في المائة من إجمالي دخل المقترض. وتُعطى الأولوية في الحصول على قرض للأسر أو الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة طارئة، أو الذين تهدّمت منازلهم نتيجة لحريق أو كارثة طبيعية. وفي عام 2013، بلغ عدد الحالات المستفيدة من هذه البرامج حوالى 4,422 حالة وقيمة المساعدات نحو 273 مليون دولار[38].

---

34 خدمة مراكز الوفاء الاجتماعية الطوعية، http://mosd.gov.om/Elac_server13.asp.

35 سلطنة عُمان، كتاب الإحصاء السنوي (2014)، الخدمات الاجتماعية والأمن والسلامة.

36 المرجع نفسه.

37 سلطنة عُمان، وزارة التنمية الاجتماعية، مشروعات موارد الرزق، http://www.mosd.gov.om/social_care3.asp.

38 سلطنة عُمان، كتاب الإحصاء السنوي (2014).

7- الدعم

تشير الإحصاءات إلى أنّ الدعم الذي تقدّمه سلطنة عُمان لقطاع الكهرباء قد تضاعف في الفترة 2011-2013، من 447.5 مليون دولار في عام 2011 إلى 833.5 مليون دولار في عام 2013. كما بلغ دعم السلطنة للسلع الغذائية نحو 72.5 مليون دولار في عام 2013 (الجدول 5).

الجدول 5- توزيع الدعم

المؤشرات (مليون دولار)	2011	2012	2013
دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	48.3	63.9	79.3
دعم قطاع الكهرباء	447.5	656.9	833.5
دعم المنتجات النفطية	2.485	2.620	2.912
دعم السلع الغذائية	--	--	72.5
دعم توفير فرص العمل في المؤسسات الحكومية	--	--	256

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي (2014)، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وفي عام 2011، قدّر صندوق النقد الدولي دعمَ السلطنة للوقود بنحو 2.2 مليار دولار، أي ما يعادل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 5.5 في المائة من الإنفاق العام. وتعتمد السلطنة على النفط بشكل رئيسي في قطاع المواصلات، وقد بلغ دعم وقود المواصلات 1.2 مليار دولار في 2012، أي أن قيمة هذا الدعم ارتفعت بنسبة 400 في المائة مقارنة بعام 2006، حينما كانت تبلغ 297 مليون دولار[39]. وتشير الإحصاءات الدولية إلى أنّ دعم السلطنة للمنتجات النفطية قد بلغ 2.9 مليار دولار بحلول عام 2013 (الجدول 6).

الجدول 6- دعم الوقود في عام 2011

المؤشر	2011 (مليون دولار)
الوقود	
الجازولين، الديزل، الكيروسين (بيانات صندوق النقد الدولي)	2,189
الجازولين والديزل (بيانات صندوق النقد الدولي)	1,778
الجازولين للمواصلات (بيانات مؤسسة Global Subsidies Initiative- GSI)	1,105
الديزل للمواصلات (بيانات GSI)	87
الديزل للكهرباء (بيانات GSI)	586
الغاز الطبيعي (بيانات صندوق النقد الدولي)	5,348
الكهرباء (بيانات صندوق النقد الدولي)	550
إجمالي دعم مشتقات الوقود (بيانات صندوق النقد الدولي)	8,087

المصدر: GSI, Chris Charles et al (2014).

39 Global Subsidies Initiative (GSI), Chris Charles et al (2014), *The Context of Fossil-Fuel Subsidies in the GCC Region and Their Impact on Renewable Energy Development*.

وفي إطار توصياته للسلطنة، دعا صندوق النقد الدولي إلى تخفيف الدعم المقدّم للوقود، بما أنه يزيد من الأعباء المالية ويثقل كاهل ميزانية الدولة، وأوصى بوضع السياسات اللازمة لحماية الشرائح الفقيرة التي قد تتأثر بارتفاع أسعار الوقود. واعتبر عدد من خبراء الاقتصاد لدى البنك الدولي أنّ انخفاض أسعار النفط عالمياً منذ منتصف 2014 هو الوقت المؤاتي لاعتماد سياسات تهدف إلى تنويع الاقتصاد وإصلاح سياسات دعم المشتقات النفطية[40].

دال- نظم التأمينات الاجتماعية

تكتسب الخدمات التي تقدّمها السلطنة في إطار نظم التأمينات الاجتماعية عدّة أشكال، منها المعاشات ومكافآت التقاعد. وتُقدّم هذه الخدمات لمواطني السلطنة العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي وفي غيرها من الدول، وأيضاً للعاملين لحسابهم الخاص من أصحاب المهن الحرة.

1- التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية

تقدم "الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية" في السلطنة خدمات التأمين للعاملين داخل السلطنة وخارجها، وللعاملين لحسابهم الخاص، وأصحاب المهن الحرة. وقد ازداد عدد المستفيدين من خدمات التأمين تدريجياً خلال الفترة من 2009 إلى 2013 من نحو 158 مستفيداً في عام 2009 إلى 181 ألف شخص تقريباً، منهم 38 ألف امرأة، في عام 2013، أي بنسبة 20.9 في المائة[41].

الجدول 7- نُظم التأمين

	نظام التأمين	التغطية	الاشتراك	كيفية الدفع	سنة اعتماد النظام
1	نظام التأمين للعاملين داخل السلطنة	حالات الشيخوخة والعجز والوفاة والإصابات أثناء العمل والأمراض الناتجة منه	النسبة الإجمالية هي 24٪، موزّعة كالتالي: مساهمة صاحب العمل = 11.5٪ (10.5٪ لحالات الشيخوخة والعجز والوفاة + 1٪ للإصابات أثناء العمل والأمراض الناتجة منه). مساهمة المستفيد = 7٪ من إجمالي راتبه. مساهمة الحكومة= 5.5٪.	شهرياً، نسبة مئوية من الراتب الإجمالي (الراتب الأساسي + العلاوات)	
2	نظام التأمين للعاملين خارج السلطنة لا يشمل العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي؛ يشمل العاملين في القنصليات والبعثات الدبلوماسية.	حالات الشيخوخة والعجز والوفاة. لا يشمل هذا التأمين الإصابات أثناء العمل أو الأمراض الناتجة منه.	النسبة الإجمالية هي 20٪، كالتالي: مساهمة المستفيد = 16٪ من الدخل الشهري. مساهمة الحكومة = 4٪. من شروط الاستفادة من التأمين ألا يقل راتب المستفيد عن 200 ريال عُماني (ر.ع)، وألا يزيد عن 1000 ر.ع. لا يُسمح بالاشتراك لذوي الدخل الذي يتجاوز 800 ر.ع. في وقت الاشتراك للمرة الأولى.	مرة كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة.	عام 2000

40 World Bank, Global Economic Prospects (January 2015), *Understanding the plunge in oil prices: Sources and Implications*.

41 سلطنة عمان، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، التقرير السنوي 2013.

الجدول 7 (تابع)

	نظام التأمين	التغطية	الاشتراك	كيفية الدفع	سنة اعتماد النظام
3	النظام المتوفّر للعُمانيين العاملين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم (العمانيون العاملون لحسابهم الخاص، وأصحاب الأعمال، وأصحاب المهن الحرة، ومن في حكمهم، والمزاولون لأنشطة يلزم لمزاولتها الحصول على ترخيص).	حالات الشيخوخة والعجز والوفاة. لا يشمل الإصابات أثناء العمل ولا الأمراض الناتجة منه.	النسبة الإجمالية هي 20٪. تختلف مساهمة المستفيد ومساهمة الحكومة باختلاف فئة الدخل، كالتالي: الفئة ذات الدخل الذي يتراوح بين 225 ر.ع. وما دون 250 ر.ع: مساهمة المستفيد = 6.5٪؛ مساهمة الحكومة= 13.5٪. الفئة ذات الدخل الذي يتراوح بين 1500 ر.ع. وما دون 3000 ر.ع. مساهمة المستفيد = 16٪ ؛ مساهمة الحكومة = 4 في المائة.		2013
4	العاملين في دول الخليج (العمانيين العاملين في القطاع الخاص في دول الخليج)	التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة لا يشمل إصابات العمل ولا الأمراض الناتجة منه	النسبة الإجمالية هي 16٪، كالتالي: حصة المساهم= 6.5-7٪ حسب الدولة التي يعمل فيها المستفيد؛ مساهمة الدولة الخليجية = 9-9.5٪.		2006

التأمين للعاملين داخل السلطنة إلزامي، وهو يغطي حالات الشيخوخة والعجز والوفاة، بالإضافة إلى الإصابات أثناء العمل والأمراض الناتجة منه. وتبلغ نسبة التأمين 24 في المائة من قيمة الراتب، بما في ذلك الراتب الأساسي والعلاوات. ويساهم المستفيد بنسبة 7 في المائة، بينما يسدّد كل من صاحب العمل والحكومة الجزء المتبقي (الجدول 7). أما التأمين المتوفّر للعاملين خارج السلطنة، فيشمل الموظفين خارج السلطنة ودول الخليج، مثل العُمانيين العاملين في البعثات الدبلوماسية. وهذا التأمين اختياري، ويشمل حالات الشيخوخة والعجز والوفاة، ولا يشمل الإصابات أثناء العمل ولا الأمراض الناتجة منه. وتختلف مساهمة المستفيد حسب حجم دخله، إذ تكون منخفضة لدى ذوي الدخل المنخفض، وترتفع تدريجياً مع زيادة الدخل. وتغطي الدولة النسبة المتبقية، لتصل النسبة الإجمالية إلى 20 في المائة. وقد اعتمدت السلطنة منذ وقت قريب نظاماً تأمينياً لتغطية العُمانيين من العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب المهن الحرة. وهذا التأمين اختياري، ويشكّل نسبة 20 في المائة من إجمالي الراتب، وتختلف نسبة مساهمة المستفيد ومساهمة الحكومة فيه باختلاف فئات الدخل. ويُشترط أن تكون الأعمال التي يزاولها المستفيدون من الأعمال التي تستدعي مزاولتها استصدار تراخيص عمل.

أما المعاشات التقاعدية، فهي من اختصاص صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية، الذي تشكّل الاشتراكات المصدر الرئيسي لتمويله. ومنذ عام 2011، تبلغ نسبة مساهمة المشترك أو الموظف في هذه الاشتراكات 7 في المائة، مقابل 17.7 في المائة هي مساهمة الحكومة. ويستحقّ المعاش التقاعدي عند بلوغ سن الستين، ويتم احتسابه عن طريق ضرب الراتب الخاضع للاشتراك بعدد سنوات الخدمة بـ 4 في المائة، شرط ألا تقل مدة الخدمة عن عشرين سنة. ويصل الحد الأقصى للراتب التقاعدي إلى 80 في المائة من

الراتب الخاضع للاشتراك، ولا يقل عن 525 دولاراً[42]. وقد ارتفع عدد المتقاعدين من 34,713 متقاعداً في عام 2009 إلى 40,506 متقاعدين في عام 2013. وخلال هذه الفترة، بلغت قيمة المعاشات الشهرية حوالي 35 مليون دولار[43]، أي بمعدل 864 دولاراً شهرياً لكل متقاعد.

2- حماية اليد العاملة

اتّخذت سلطنة عُمان عدداً من القرارات لتعزيز حماية اليد العاملة، منها القرار الوزاري رقم 2011/1 الذي بموجبه تم تحديد شروط ومتطلّبات استقدام العمالة الوافدة، بما في ذلك توفير معلومات عن صاحب العمل واسمه واسم المشروع ومكان العمل، وعن العامل وجنسيته ونوع العمل ومدة العقد والأجر والامتيازات والمكافآت وباقي الشروط القانونية. كما صدر القرار الوزاري 2011/322 المعني بتوفير الحماية للعاملين وضمان سلامتهم، الذي حظر تشغيل العمال في المواقع الإنشائية أو الأماكن المكشوفة في أوقات الظهيرة الشديدة الحرارة، ونصّ على توفير أماكن مظلّلة ومياه باردة في مواقع العمل، وعلى تأمين خزانات مياه تلبّي احتياجات التجمعات السكنية للعمال من المياه الآمنة[44].

العمل النقابي جائز في عُمان بشكل عام، وحق العمال العُمانيين والوافدين في الإضراب والتفاوض الجماعي مكفول بموجب المرسوم السلطاني رقم 2006/74 الذي عدّل قانون العمل وأجاز تأسيس النقابات والاتحادات وفقاً لمعايير العمل الدولية. وفي عام 2011، بلغ عدد النقابات العمالية حوالى 139 نقابة تمثل العُمانيين والوافدين من العاملين في منشآت القطاع الخاص وفي مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. وقد أنشئ الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان في عام 2010[45].

3- سياسات سوق العمل النشطة

تعتمد سلطنة عُمان ما يُعرف بسياسات سوق العمل النشطة. وتتمحور هذه السياسات حول توفير خدمات تتصل بالتوظيف في القطاع العام؛ وتقديم الحوافز؛ وتنظيم برامج تدريبية للموظّفين؛ وتنفيذ برامج الأشغال العامة وبرامج هادفة إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة[46]، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات المتوفّرة. وتسعى وزارة القوى العاملة، عبر إحدى إداراتها المختصة، إلى تسهيل عملية توظيف العُمانيين في القطاع الخاص، وإلى ربط الشباب المسجلين لديها من ذوي المهارات المطلوبة بالوظائف التي يعلن عنها القطاع الخاص. وتتولّى الإدارة نفسها تسهيل تنظيم المقابلات وإعداد عقود العمل لمقدمي طلبات العمل الذين مُنحوا الوظيفة بعد نجاحهم في المقابلة المتصلة بهذه الوظيفة[47].

كذلك، اعتمدت الوزارة في عام 2001 برنامج "سند" الذي يهدف إلى دعم الباحثين عن فرص عمل من مهنيين وحرفيين، ومن أعضاء الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي. ويشجّع هذا البرنامج مشاريع

42 صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية، www.civilpension.gov.om.

43 صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية، التقرير السنوي 2013.

44 لجنة القضاء على التمييز العنصري (2014)، التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثاني إلى الخامس للدول الأطراف التي يحل موعد تقديمها في عام 2012، عُمان، CRD/C/OMN/2-5.

45 المرجع نفسه.

46 الإسكوا، السياسات الحكومية الهادفة الى تحسين أداء أسواق العمل في البلدان العربية، E/ESCWA/SDD/2012/1.

47 ESCWA (2012), *Active labour market policies in Arab countries*, E/ESCWA/SDD/2012/1.

التوظيف الذاتية الإنتاجية، كما يدعم تأسيس المشاريع الصغيرة من خلال رعايته للمبادرات الفردية، وتأهيل الأفراد، وإنشاء حاضنات الأعمال[48]. ويقدم برنامج "سند" قروضاً بقيمة 13 ألف دولار تقريباً للجهة المستفيدة الواحدة[49]. وقد طوّرت وزارة القوى العاملة منهجاً للتدريب، وعملت على تنظيم مؤسسات التدريب الخاصة، واتخذت القرار الوزاري 1998/380 لتحقيق ذلك. ومع ذلك، لا يزال مستوى تطبيق هذا القرار غير كاف[50].

وأنشأت عُمان "صندوق تنمية مشروعات الشباب" الذي هدف إلى مساعدة الشباب في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإلى دعمهم بواسطة مجموعة من الخدمات الاستشارية في المجال المالي والإداري والفني والتسويقي. وكان الصندوق نشطاً جداً في عام 2009، وقدّم مشورة فنية ومساعدات مالية لسبعة مشاريع عمل فيها 24 موظفاً عُمانياً[51]. ويعمل هذا الصندوق بنظام الشراكة، حيث يساهم المستثمر في مشروعه بنسبة لا تزيد على 49 في المائة ولا تقل عن 25 في المائة، ويستفيد من دعم تتراوح قيمته بين 25 ألف دولار و52 ألف دولار تقريباً. وبحلول منتصف 2013، بلغت قيمة التمويل نحو 858 ألف دولار خُصّصت لدعم خمسة مشاريع في السنة نفسها[52].

وأُنشئ صندوق "الرفد" في عام 2013 بهدف تنمية المؤسسات الصغيرة؛ وتمكين الشباب العُماني من بدء مشاريع خاصة؛ وتقديم الخدمات للمشمولين بقانون الضمان الاجتماعي والشباب الباحثين عن عمل والمهنيين والحرفيين والمرأة الريفية؛ وتقديم قروض ميسرة قد تصل مهلة سدادها إلى 15 عاماً[53]. وبشكل عام، هناك تداخل في مهام هذه الصناديق واختصاصاتها. ولغاية الآن، ليس من المعروف ما إذا كانت تنسّق فيما بينها؛ ولا تتوفّر لوائح إنشائها؛ ولا تصدر عنها أية تقارير سنوية تتضمن معلومات إضافية حولها.

4- الإنفاق على الحماية الاجتماعية

بشكل عام، تعتمد السلطنة على عائدات النفط لتمويل ميزانية الدولة. وقد نال التعليم الحصّة الأكبر من مخصصات الميزانية، بنسبة 35 في المائة، في عام 2015، يليه القطاع الصحي بنسبة 13 في المائة. أما حصّة الضمان والرعاية الاجتماعية من الميزانية العامة، فبلغت 11 في المائة[54]، مقابل تراجع في النسبة المخصصة للأمن والنظام العام إلى 3 في المائة (الشكل 2).

48 موقع عُماننا، http://www.oman.om.

49 ومضة (2010)، عُمان: دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، http://static.wamda.com/web/uploads/files/OMN_4_SME_AR.pdf.

50 ESCWA (2012), *Active labour market policies in Arab countries*, E/ESCWA/SDD/2012/1.

51 المرجع نفسه.

52 برنامج شراكة، http://www.sharakah.om.

53 صندوق الرفد، http://alraffd.gov.om/?page_id=955.

54 تم احتساب ذلك من موزانة الدولة لعام 2015. وتشمل حصّة الضمان والرعاية الاجتماعية كل القائمة في الجدول ص 24، جدول رقم (1/4)، تقديرات المصروفات: رقم 6 قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية.

الشكل 2- نسبة اعتمادات الميزانية العامة المخصّصة لمجموعة من القطاعات (2015)

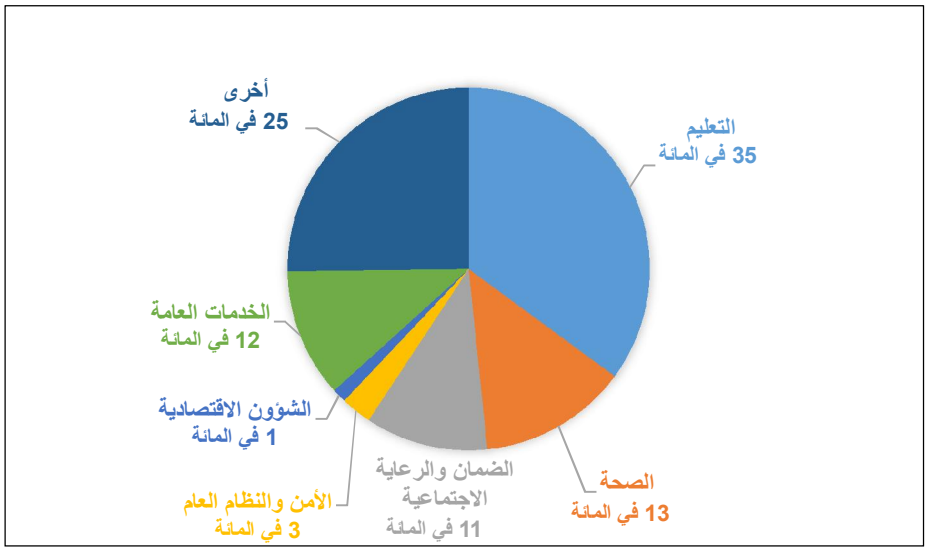

المصدر: وزارة المالية، إحصاءات الميزانية العامة لسلطنة عمان (السنة المالية 2015).

يلاحظ أن مساهمة قطاعات الصحة والتعليم والخدمات المجتمعية والاجتماعية في نمو الناتج المحلي قد ارتفعت في الفترة بين عامي 2011 و2013. فقد ارتفع متوسّط مساهمة القطاع الصحي من هذا النمو من 7.9 في المائة في عام 2011 إلى 20.6 في المائة في عام 2013. كذلك، ارتفعت مساهمة قطاع التعليم من 3 في المائة في عام 2011 إلى 13.6 في المائة في عام 2013. كما ارتفعت نسبياً مساهمة قطاع الخدمات المجتمعية والاجتماعية، التي ارتفعت من 9.6 في المائة في عام 2011 إلى 12.2 في المائة في عام 2013. في المقابل، شهد قطاع الأمن والدفاع تراجعاً في مساهمته في نمو الناتج المحلي من 20.5 في المائة في عام 2011 إلى 11.8 في المائة في عام 2013، الأمر الذي يدل على توجّه الدولة نحو ربط ميزانية النشاط الاقتصادي بالميزانية المخصصة لتنمية النشاط الاجتماعي (الشكل 3).

الشكل 3- معدل نمو الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي (بالأسعار الجارية)

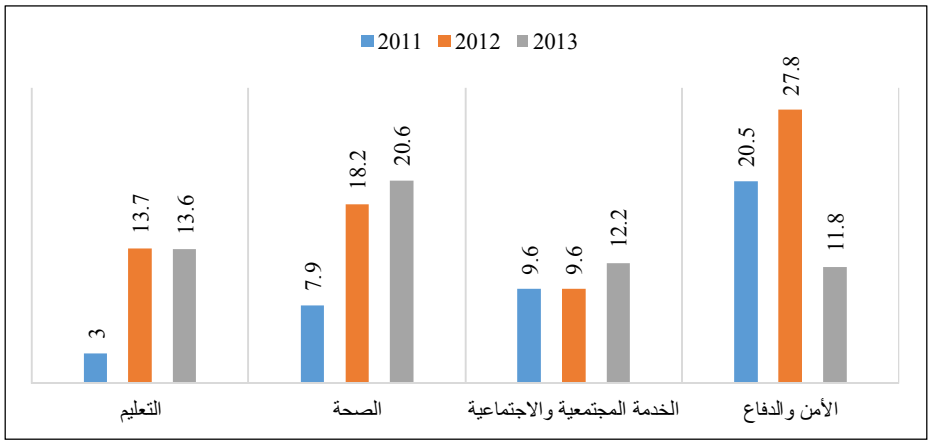

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، كتاب الإحصاء السنوي (2014)، الحسابات القومية.

ثالثاً- التحديات والآفاق المستقبلية في مجال الحماية الاجتماعية

ألف- لمحة عامة

تحتلّ سلطنة عُمان مرتبة رفيعة ضمن الدول الأكثر نموّاً، حسب مؤشر التنمية البشرية، نتيجة للتحسّن الكبير في مؤشرات الصحة والتعليم خلال العقود الماضية. وبالرغم من ذلك، لا تزال السلطنة تواجه عدداً من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على التنمية بشكل عام. وتتضمن هذه التحديات ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع أعداد القوى العاملة الوافدة، مقابل الارتفاع في معدلات البطالة، خصوصاً لدى الشباب والنساء. ونظراً إلى اعتماد الاقتصاد العُماني على العائدات النفطية، هناك حاجة ماسة لتشجيع التنوع الاقتصادي لضمان الاستدامة المالية. وقد شهدت منظومة الرعاية الاجتماعية في السنوات الأخيرة الماضية عدداً من التطورات الإيجابية، من أهمها توجه السلطنة إلى ربط الميزانية المخصصة لتعزيز الأداء الاقتصادي بتلك المخصصة لتحسين الأداء الاجتماعي.

باء- التوصيات

1- إنشاء آليات للرصد والقياس والتقييم

أعدّت السلطنة ثماني خططٍ خمسية وطنية، ووضعت رؤيتها لعام 2020، وبدأت برسم الاستراتيجية الوطنية لغاية عام 2040 والخطة الخمسية التاسعة والاستراتيجية الوطنية للعمل الاجتماعي. ولذلك، بات من الضروري تقييم أثر هذه الخطط والاستراتيجيات، ووضع الأدوات اللازمة لرصد وقياس ومتابعة تنفيذها بشكل دوري، وتحديد أثرها على الفئات المهمّشة والأكثر ضعفاً.

2- تطوير التشريعات المعنية بمنظومة الرعاية الاجتماعية

شهدت المنظومة التشريعية للرعاية الاجتماعية في الفترة الماضية تحسناً كبيراً. فقد سنّت الجهات المختصة في السلطنة قانون الطفل في عام 2014 وقانون الإسكان الاجتماعي في عام 2010؛ واستحدثت نظام تأمين يشمل أصحاب المهن الخاصة والحرة في عام 2013. كذلك، صدرت مجموعة من القوانين ساهمت في تطوّر منظومة الرعاية الاجتماعية، منها القانون الذي كرّس حق المرأة العاملة في الحصول، ثلاث مرات خلال فترة خدمتها، على إجازة خاصة في فترة ما قبل الولادة وبعدها تستمر لمدة 50 يوماً وتتقاضى خلالها الأم راتباً كاملاً. غير أنّ هذا التقدّم ليس كافياً، وما زال على السلطنة أن تواصل جهودها للارتقاء بمنظومة الرعاية الاجتماعية، من خلال اتخاذ تدابير تشريعية، من أهمها تعديل قانون العمل بهدف جعل التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة وغيرهما من أشكال التأمين إلزامية.

3- توفير المعلومات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي ووضع الميزانيات المراعية له

إنّ نسبة كبيرة من البيانات المتوفّرة لدى المركز الوطني للإحصاء مصنّفة حسب الجنس، الأمر الذي يشير إلى التزام السلطنة الواضح بمراعاة النوع الاجتماعي. بالمقابل، لا تزال مجموعة من المعلومات المتوفّرة لدى المركز غير مصنّفة حسب النوع الاجتماعي، منها بيانات المستفيدين من الضمان الاجتماعي. ولذلك، على السلطنة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتوفير بيانات حول منظومة الضمان أو التأمين الاجتماعي

تكون مصنّفة حسب النوع الاجتماعي، وللعمل كذلك من أجل أن تكون ميزانيات الجهات المعنية وخصوصا تلك التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي.

4- تطوير آليات الضمان والمساعدات الاجتماعية

ينبغي أن تنشئ السلطنة الآليات اللازمة لضمان الاستدامة المالية لآليات الحماية الاجتماعية، وبالتالي تعزيز قدرتها على استيعاب عدد أكبر من المستفيدين وتحويل الحالات المستفيدة الى أسر ممكنة اجتماعياً وأسرياً. يُضاف إلى ذلك أن السياسة المتّبعة لتحديد الفئات المؤهّلة واختيار المستهدفين وتوزيع المستحقات غير واضحة وينبغي تعزيزها. ومع أنّ مسؤولية تحديث بيانات المستفيدين تقع على عاتق المستفيدين أنفسهم، فعلى الدولة أن تجد الآلية المناسبة للتحقق من الحالات المستفيدة والمؤهّلة، وذلك بشكل دوري وخلال فترات زمنية محدّدة، بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات تتضمن معلومات وافية عن تلك الحالات.

5- توطيد التنسيق بين مختلف برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

آليات سوق العمل النشطة التي تهدف إلى دعم الشباب، لا سيما في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كثيرة ومتعدّدة، والتنسيق فيما بينها ضعيف. كما أن معظم هذه الآليات لا توفر معلومات عن عملها، أو تقارير سنوية عن أدائها أو عن المستفيدين منها، ولا بيانات عن ميزانياتها. ولذلك، ينبغي أن تتخذ الدولة التدابير اللازمة لتحسين التنسيق بين هذه الجهات المختلفة، من أجل تعظيم فوائدها والحدّ من ازدواجية جهودها.

6- أهمية العمل على تحقيق الاستدامة المالية لقطاع الحماية الاجتماعية

مع انخفاض الموارد النفطية، يجب أن تهتم السلطنة بإيجاد حلول لتعزيز الاستدامة المالية لقطاع الحماية الاجتماعية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال مضاعفة الجهود في إنتاج الطاقة بواسطة الطاقة الشمسية والرياح وإعداد الدراسات والبحوث في هذا المجال بناء على التزام السلطنة في رؤيتها 2020. كما يجب وضع برامج لحماية الشرائح الفقيرة في حالة انتهاج السلطنة لسياسة تخفيف الدعم على المشتقات النفطية وارتفاع أسعار الوقود.